

محضر الجلسة رقم 733

التاريخ: الثلاثاء 16 ذو الحجة 1431 (23 نونبر 2010).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع، وأعطى الكلمة بهذه المناسبة للحكومة لتقديم المشروع رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، فلتفضل الحكومة بتقديم المشروع مشكورة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، هل الحكومة غير موجودة؟ أعطى الكلمة للحكومة لتقديم المشروع رقم 38.09 بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

السيد أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

فعلا، لي الشرف بتقديم أمام أظاركم في هذه الجلسة الموقرة مشروع القانون رقم 38.09 الذي يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة الوزراء لتقديم المشروع... السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لكم الكلمة لتقديم المشروع رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

مشروع القانون، الوزير المكلف بقطاع التربية الوطنية، والذي ناقشه مع اللجنة المعنية، ولذلك الحكومة انتدبت السيد أحمد أخشيشن وزير التربية الوطنية لتقديم المشروع ومناقشته في الجلسة العامة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، السيد وزير التربية الوطنية سيقدم المشروع باسم الحكومة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

لي شرف تقديم الخطوط العريضة لمشروع القانون 38.09 الذي يستهدف إحداث وكالة وطنية لمحاربة الأمية بعد مناقشته وإدخال جملة من التعديلات على المشروع الأصلي من طرف اللجنة المختصة.

بشكل موجز، يستهدف هذا المشروع إنشاء مؤسسة، الغرض منها تنسيق الجهود الوطنية، وأساسا منها الجهود التي تتم في إطار مبادرات أجهزة الدولة في مجال هو أحد المجالات الأساسية بالنسبة لنمو وتطور مجتمعنا واقتصادنا ألا وهو مجال محاربة الأمية.

طبعاً أسباب النزول لا مجال لذكرها في هذا الإطار، أتم كنعرفوا، السيدات والسادة المستشارين، بأنه رغم الجهود الكبيرة والمهمة والأساسية التي تم بذلها خلال العقود القليلة الماضية، لازلنا إلى حدود اليوم في منسوب الأمية يتراوح في حدود حوالي 30% بالنسبة للساكنة الراشدة، أي البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق، طبعاً هذه النسبة المرتفعة دبال الأمية رغم كل الجهود التي يقوم بها مختلف المتدخلين، من قطاعات حكومية ومن مؤسسات المجتمع المدني ومن مقاولات، هي أحد المعوقات الأساسية ليس فقط في أفق إرساء برامج التنمية البشرية في بلادنا، ولكن كذلك حتى في الحد من تنافسية جملة من القطاعات الاقتصادية، يعرفها الجميع، أساساً منها طبعاً الاقتصاديات التي تعرفها التنافسية على المستوى العالمي، تنافسية على مستويات كبرى كالنسيج مثلاً.

وفي هذا الإطار، تقيماً لما تم القيام به، ارتأت الحكومة تقديم هذا المشروع من أجل إنشاء مؤسسة وطنية، يكون الغرض من إرسائها اقتراح برامج عمل على الحكومة، تهدف إلى محاربة الأمية، البحث على موارد لتمويل البرامج المذكورة وتنفيذ برامج العمل المشار إليها أعلاه وتنسيق أنشطة الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية وكذا مختلف المتدخلين غير الحكوميين في مجال محاربة الأمية وتعزيز وتطوير الشراكة في هذا المجال في إطار تعاقدية مع الإدارات العمومية والخاصة ومع المؤسسات العمومية وكذا المنظمات غير الحكومية وطبعاً المساهمة في تشجيع ودعم البحث العلمي وتقديم الخدمات في جميع المجالات المرتبطة بمحاربة الأمية.

طبعاً يتعلق الأمر بمؤسسة من طبيعة المؤسسات العمومية في شكلها المعتاد، أي أنها تتوفر على أجهزة للإدارة والتسيير، تمثل ضمنها مختلف الفعاليات المعنية بهذه القضايا، من إدارة، من مقاولات ومن جمعيات المجتمع المدني وكذلك من فعاليات تمثل الجماعات المحلية من خلال مجالس الجهات.

البقية دبال المعطيات المرتبطة بتسيير الوكالة وتبصريف أعمالها في حياتها اليومية هي ضمن المشروع الذي بين أيديكم، بغيت غير فقط في ختام هذا التقديم أن أؤهل بالجدية الكبيرة التي تعامل بها السيدات والسادة

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بهاذ العبثية اللي ولينا تنطرحو فيها، راه ماشي معقول ومنقبلوهاشي نهائيا، بحيث أن أي مشروع قانون أحيل على الجلسة العامة خصو يمشي بالقواعد ديالو، هناك المرحلة الأولى ديال تقديم المشروع، ثم أيضا المقرر يجب أن يكون حاضرا خلال الجلسة العامة ليتلو التقرير اللي هو دار خلال اجتماع اللجنة والمناقشات .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أولا غادي تسمحوا لي الإخوان، اسمحوا لي نصف دقيقة، القانون ينص على أنه يمكن، كين إمكانية ديال عرض ملخص حول التقرير، اسمحوا لي - الله يخليكم - غادي نعطيكم الخلاصة ديال القانون، القانون يقول يمكن لمقرر اللجنة أن يعرض خلاصة التقرير، ماشي مجبرين أننا نقراو التقرير كولو أولا.

ثانيا، إن لم يكن المقرر موجود فرئيس اللجنة، إن لم يكن رئيس اللجنة موجود فخليفته أو خليفة المقرر، إذن نرجو أن يقوم بهذه المهمة إذا كان موجودا أحد أعضاء مكتب لجنة المالية والتجهيزات، إلى ابغيتو نفتح النقاش في هذا الموضوع احنا موجودين. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أن التقرير هيئ من طرف اللجنة، والسيد المقرر إلى كان حاضر معنا ما فيها باس يتلي علينا هذا التقرير، ربما كما أرى الأخ السي عثمان هو المقرر ديال اللجنة، إلى كان حاضر معنا ولا مريض، مع العلم على أن التقرير قد وزع في الفرق.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، أنا قلت لكم راه ماشي بالضرورة يكون المقرر، راه عندو الخليفة ديالو أو رئيس اللجنة أو من ينوب عن رئيس اللجنة، وإن قبلت الجلسة أو الجلسة العامة أننا نمر للمراحل الموالية فلنا ذلك، ليس بالضرورة. إذن إذا اعتبرنا أن التقرير قد وزع، نمر إلى المرحلة الموالية بإعطاء الكلمة للأستاذ العربي خربوش عن فرق الأغلبية، تفضل السيد العربي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المستشارون داخل اللجنة في التعاطي مع مختلف تفاصيل هذا المشروع أولا اعتبارا لأهميته، ولكن ليس فقط بالنسبة للمشروع في حد ذاته ولكن بالنسبة للإشكالية التي يحاول التعاطي معها كأحد الصيغ المؤسساتية المقترحة من أجل الخروج من هاذ الإشكال الحضاري ديال محاربة الأمية، وكذلك التنويه بالقيمة المضافة الفعلية لمختلف مقترحات التعديلات اللي توصلت بها الحكومة من مختلف الفرق، سواء منها فرق الأغلبية أو فرق المعارضة، وكذلك بالروح الإيجابية جدا التي سادت نقاشات اللجنة في مختلف المحطات التي واكبت هذا المسار ديال المشروع، والتي أفضت كما هو متوفر بين أيديكم من خلال التقارير حول أعمال هذه اللجنة، أفضت أن مختلف التعديلات التي تم تبنيها تمت بالإجماع كما كان الحال في نهاية الأمر بالنسبة لكل أبواب ومواد هذا المشروع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، أعطي الكلمة الآن لمقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم ملخص عن التقرير، إذا اعتبرنا أن التقرير قد وزع أفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لنقطة نظام.. بطبيعة الحال التقرير قد وصل إلى الفرق، لكم الكلمة في إطار نقطة نظام الأستاذ أحمد التوزي.

السيد المستشار أحمد التوزي:

نقطة نظام اللي كقولوه هو أنه نحن في الأصالة والمعاصرة نريد أن نيسر عمل مجلس المستشارين، نريد أن نيسر كذلك عملية التشريع داخل هذه القبة، ولكن لا نريد أن نسقط في العبث، لا نريد أن نسقط في العبث لأن عندما ندخل إلى هاذ القبة شي ما عارفش آش باغي يدير، واش عندنا؟ هذا في الواقع عمل المكتب، اتفقتم في المكتب والحكومة في رأسها، وبالتالي جميع الآليات التي سوف تأتينا هاذ القانون باش يجي لهاذ القبة، يجب أن تتوفر، ماشي حتى نجيو للقاعة ونبداو بواحد النوع ديال العبثية، واحد النوع ديال اللامسؤولية، هاذي اللامسؤولية هاذي باش نجيو حتى للقاعة ما عارفينش آش غادي نديرو، إذن نتمنى على أن تقوم بهاذ العمل، يكون هاذ العمل جدي، راه هذا ماشي مزاح هاذ الشي، هذا تشريع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرط:

طبعاً في إطار تسهيل الأمور، إذا كان المقرر حاضراً فليقدم بقرى لنا التقرير، ماشي مشكل، اشكون المقرر ديال اللجنة؟

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال إذا سمحتم، تفضل أستاذ.

التقدي حينما يتعلق الأمر بقضايا حيوية ومصيرية، فأمة عالمة خير من أمة جاهلة.

وفي التجارب الماثلة أمامنا، فلا حاجة إلى التذكير بأن من الأمم من تتربع على عرش الحضارة والتقدم عالميا رغم ندرة مواردها المالية والطبيعية، ومن الأمم من تزرع تحت التخلف رغم غنى مواردها، ليس من شيء سوى أن الأولى استثمرت في عنصرها البشري والثانية فرطت فيه.

من هنا، ضرورة الانكباب على الظاهرة بدون تردد أو إبطاء في اعتبارها معركة وطنية إستراتيجية وضرورة حيوية لكسب الرهان، والبداية بخلق جيش المعرفة لغزو أفق الحضارة الرقمية ولولوج مجتمع المعلومة وبناء اقتصاد العلم والمعرفة.

وليس من الغرابة في شيء إذا ربطنا بين كسب هذه المعركة وتمتين الجبهة الداخلية وتعزيز الإجماع الوطني، خاصة في هذه الظرفية العصبية التي تتميز بتزايد التكاليف على بلدنا من طرف الأعداء، فالذئاب المسعورة على مشارف الشمال والشرق والجنوب، والطبيعة ليست سخية معنا بالقدر الكافي، فليس لدينا والله غير عنصرنا البشري، فهو الزاد الذي سننزود به في اللحظات الحرجة، فالتاريخ علمنا أن من يملك المعلومة يملك السلطة، وأن يتم ذلك إلا عن طريق التزود بالعلم والمعرفة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

بعد كل ما ذكر، دعونا نلقي نظرة على بعض الأرقام الإحصائية التي جاءت في العرض التقديمي لهذا المشروع، هكذا نلاحظ أن وتيرة القضاء على هذه الآفة قد عرف تصاعدا منذ فجر الاستقلال، مع تسجيل تناهي ملحوظ خلال العشرية الأخيرة، وهو ما يعزى في اعتقادنا إلى دخول المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على الخط.

ومن جهة أخرى، تنطق الأرقام بحقيقة صادمة تتعلق باستمرار الأمية بنسبة كبيرة، 37% وسط الساكنة النشيطة، والأدهى وجود نسبة 23% في الإدارات العمومية، وهو ما يدعونا إلى دق ناقوس الخطر، إذ كيف يمكن رفع رهان التنمية ورفع تحدي إصلاح الإدارة العمومية في وسط لازالت هذه الآفة متفشية فيه.

كما تدلنا هذه الأرقام على التباينات الصارخة بين الوسطين الحضري والقروي، وبين فئتي الذكور والإناث، ويتبين من خلال الإحصائيات أيضا مدى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في هذه المعركة، إذ أن مساهمته فيها تقارب النصف، مما يستدعي من الحكومة إيلاء أهمية خاصة لهؤلاء المتدخلين بالدعم والمواكبة والتوجيه.

أما المقاولات الخاصة، على الرغم مما تتمتع به من تسهيلات ومرونة، بالرغم مما لديها من إمكانيات مادية ولوجيستية، فإنها للأسف الشديد، وكما هو الشأن بالنسبة للعديد من المعارك الوطنية الحاسمة، لا يرقى المجهود الذي تبذله في هذا المضمار إلى المستوى المطلوب، إذ لا تتعدى نسبة

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية داخل مجلسنا الموقر لسط بعض الأفكار والملاحظات في مجال محاربة الأمية، فالكل يعلم أن هذه الآفة تعد أحد النقط السوداء في مسار نمو البلاد وتطورها، وتعتبر أحد الحقول التي لم تنجح فيها كل السياسات التي جربتها الحكومات المتعاقبة منذ استقلال المغرب إلى هاته اللحظة.

ولا شك أن بلادنا أدت ثمنا غاليا جراء تأخرها في هذا المجال، وهو ما انعكس سلبا على التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى الروحية، ولا بد أن لهذه الآفة التي تطال أكثر من ثلث الساكنة أسباب موضوعية وذاتية، ونكتفي هنا بالإشارة إلى:

- غياب إرادة سياسية حقيقية؛

- غياب رؤية متكاملة لتحديد الأهداف؛

- غياب الشجاعة اللازمة لاختراق كل العوائق والتغلب على كل الصعاب في المجالين القروي والحضري؛

- تعدد المتدخلين في المجال، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التداخل في الاختصاصات وعدم وضوح حدود المسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف؛

- عدم حصول القناعة الراسخة والوعي التام بخطورة الآفة، حيث تحول الخطاب حولها إلى مجرد كلام للاستهلاك.

السيدات والسادة المستشارون،

إن التنمية ليست فقط في المزيد من البنيات التحتية، ولا في الحفاظ على التوازنات لضمان نسبة نمو معينة، ولا في تقوية الاستثمار الوطني وجلب الأجنبي، ولا في المزيد من المطارات والموانئ والطرق.

إن التنمية الحقيقية فوق هذا وذلك هي التنمية البشرية، وهي تأهيل العنصر البشري، وهي في المحصلة النهائية محور أميته، إذ لا يعقل وبل من المحجل أن نجد أنفسنا ونحن في القرن الواحد بعد العشرين ناقش هاته الآفة وكيفية القضاء عليها، في حين أن أما أقل شأنًا وعراقفة منا استطاعت أن تحسم المعركة منذ عقود.

ولكي نفهم خطورة الظاهرة، وكما هي الأضرار التي يمكن أن تلحقها بمسيرة الإقلاع الوطني، نشير أن الفقر المالي والتخلف الفكري والتطرف والإرهاب وتدني الحماسة والحس الوطني هم أبناء شرعيون للأمية، ذلكم أن القضاء عليها هو المدخل الحقيقي، بل والوحيد نحو إشاعة قيم العقل والتنوير وقيم المواطنة والوطنية، ولا حاجة للتذكير أن الفرد غير المتعلم أو الأمي يعتبر أكثر عرضة للاستغلال وهضم الحقوق، وأكثر قابلية لبث الأفكار الهدامة وخطابات التئيس.

السيدات والسادة،

لا نظن أنفسنا مبالغين في ما ذهبنا إليه، ولا مضخمين لخطورة الآفة، بل عين العقل والواقعية هو تسمية الأشياء بمسمياتها، وإعمال الخطاب

مساهمتها 0.5%، كما تعكس الأرقام عدم تمكن البلاد من بلوغ النسبة التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين أي 20% سنة 2010. السيدات والسادة،

لا بد لنا أن نلفت النظر، ونحن بصدد تعميق النقاش حول أهمية إحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، إلى ضرورة الربط بين برامج محاربة الأمية والبرامج المختلفة للتكوين والتأهيل، لأن الهدف ليس مجرد تعلم الكتابة والقراءة بل كذلك تحرر العقل وتقوية المواهب ودعم الإبداع من أجل خلق فرص الإدماج على كافة المستويات انطلاقاً من الأشغال اليدوية والفكرية.

إن مشروع القانون هذا، القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خطوة إيجابية وبادرة تستحق التنويه، ويمكن أن تخلق دينامية حقيقية بالنظر لطبيعتها المؤسسية، ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولما تتمتع به من اختصاصات مهمة.

كما أن إحداث هذه الوكالة، من شأنه أن يقطع مع أسلوب التخبط والالتباس الناتج عن تعدد المتدخلين، سيما أن المشروع ينص على نقل جميع الاختصاصات التي كانت لدى مختلف القطاعات إلى هذه الوكالة.

إن إحداث هذه الوكالة، لا يعني القطاعات المعنية بصفة خاصة والحكومة بصفة عامة من مسؤوليتها في المجال، فهي وحدها من تملك من الوسائل ما يكفي لتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الظاهرة.

في الختام، نتمنى من الحكومة أن تعجل بإخراج النصوص التنظيمية اللازمة لإحداث هذه المؤسسة، وخاصة المتعلقة بكيفية تعيين أعضاء مجلس الإدارة حتى يتسنى لها مباشرة مهامها، عسى أن تشكل إضافة نوعية لشروط ربح معركة التنمية وما ذلك على بلادنا بعزير.

أشكر لكم حسن استماعكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الرئيس، الكلمة لفرق المعارضة، عن فرق المعارضة الأستاذة...

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تعتبر معضلة الأمية من الأعطاب المزمنة التي أثرت على المسيرة التطورية للمغرب، وعطلت الكثير من الأوراش التي انخرطت فيها بلادنا منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، فرغم إطلاق العديد من الحملات والمبادرات إلا أنها ظلت في مجملها معزولة أو يعوزها التنسيق والتنوع نظراً لتعدد المتدخلين أو تضارب البرامج والمقاربات المعتمدة.

فكما لا يخفى عليكم، السيد الرئيس، فإن هذا القطاع ظل يتأرجح بين العديد من الوزارات الوصية ابتداء من وزارة التشغيل ثم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ثم التعاون الوطني، مروراً بوزارة التربية الوطنية.

كما أن الطابع التطوعي للعديد من المتدخلين والفاعلين الجمعويين، بالرغم من أهميته في وقت ما، إلا أنه ساهم بشكل أو بآخر في إفشال العديد من المبادرات، سواء لضعف الإمكانيات أو لمزاجية الفاعلين في بعض الأحيان أو حتى بسبب التوظيف السياسي والانتخابي في أحيان أخرى.

الواقع، السيد الرئيس، أن المقاربات السابقة لمكافحة الأمية أبانت عن ارتجاليتها وفشلها الذريع، فإذا علمنا أن المحاولات الأولى لتطبيق هذه الظاهرة انطلقت منذ 1956، وأن مخزون الأمية لازال ينهل من الوافدين الجدد المتمثلين في المحرومين من التعليم أو المنقطعين مبكراً عن الدراسة، فإننا نتساءل بحرق شديدة عن حصيلتنا التي تم تحقيقها.

الواقع، السيد الرئيس، السيد الوزير، أن الأمية ببلادنا وبلغت الأرقام تجعلنا أمام مسؤولية وطنية ودولية، تسائلنا عن حجم الآفة، والتحديات التي تنتظرنا جميعاً حكومة وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً مدنياً في أفق تحقيق مخطط التنمية لسنة 2015، وتحقيق هدف القضاء النهائي على الأمية.

فحين نخصي 8 ملايين من المغاربة الأيمن من الشباب، فذلك يعني أن ثلث المجتمع البالغ عشر سنوات وما يفوق يدور خارج فلك التنمية، أي 40% من الفئات النشيطة، خاصة في القطاعات المنتجة، فالأمية كما تعلمون تنعكس سلباً على المردودية الاقتصادية لهذه الشريحة، وتهدد مصيرهم ومستقبل أبنائهم، سواء بعدم التمدرس أو الهذر المدرسي بشكل عام، ناهيك عن حرمانهم من التوعية الصحية، خاصة في صفوف النساء.

سيدي الرئيس،

أما من الناحية السياسية، فالأمية تشكل أحد العوامل الأساسية التي تضرب في العمق مصداقية المؤسسات المنتخبة، وتحد من فاعلية المواطنة والمشاركة الواعية في تدبير الشأن العام.

فتأسيساً على ما سبق، فإن الأمية تؤثر سلباً على صورة المغرب أمام المجتمع الدولي، إذ حسب التقرير الدولي للتربية للجميع (EPT) لسنة 2010، يرتب المغرب في الدرجة 106، كما يوصف التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع بالضعيف، وبالتالي فالمغرب مهدد بخاطر عدم قدرته عن تحقيق أهدافه المتمثلة في القضاء النهائي على الأمية في أفق سنة 2015، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأيمن في صفوف الكبار مقارنة مع دول أخرى بالمنطقة العربية كصر والسودان، الجزائر، اليمن، العراق وموريتانيا.

أما فيما يخص ترتيب بلادنا بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، فيصنف المغرب في الرتبة 130 متأخراً بذلك عن تونس المرتبة في الدرجة 98 والأردن في الدرجة 96.

سيدي الرئيس،

للدخل، وبذلك ربط محاربة الأمية بمحاربة الفقر في أفق انخراطنا في اقتصاد المعرفة.

وإذا كانت محاربة الأمية إلزاما اجتماعيا للدولة وعاملا محددًا للرفع من مستوى النسيج الاقتصادي بواسطة تحسين مهارات وكفاءة الموارد البشرية، فإننا نسجل وبكل أسف إخفاق الحكومة في تحقيق أحد الأهداف والالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي المشار إليه أعلاه، والمتمثل في تقليص النسبة العامة للأمية إلى أقل من 20% خلال سنة 2010، حيث لازالت نسبة الأمية تشكل 38.5% لدى السكان البالغين 10 سنوات فما فوق، وتخفي هذه النسبة تباينات حسب النوع والمجال.

وهكذا، نجد أن نسبة الأمية لدى النساء تشكل 47% مقابل 31% بالنسبة للرجال، و54% داخل الوسط القروي مقابل 27% بالمجال الحضري، وترتفع هذه النسبة إلى 64% لدى النساء القرويات.

وبكلمة أعم، يعاني 38 مليون مغربي ومغربية من ظاهرة الأمية، وعلى الرغم من تراجع معدل الأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق ب 4,4 نقطة ما بين 2004 و2009، حيث انتقل من 44.1 إلى 39.7 سنة 2009 إلى 38,5 سنة 2010، فإن النتائج التي تحققت في مجال محو الأمية، لازالت دون المستوى المطلوب، وأن ما تم تخصيصه من موارد مالية لا ترقى إلى مستوى الالتزامات من أجل محاربة الظاهرة، حيث أن الميزانية المخصصة في مشروع قانون المالية 2011 لقطاع محاربة الأمية لا تتعدى 0,083 من ميزانية الدولة العامة، و0,4 من ميزانية قطاع التعليم لسنة 2011.

ولذلك، يجب تسريع وتيرة الإنجازات من 1,8% إلى 3,64% لتحقيق هدف القضاء على الأمية في أفق 2015 من أجل تنفيذ التزامات المغرب المتعلقة بأهداف الألفية، خاصة الهدف الجزئي رقم 10 المتعلق بالقضاء على الأمية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

وعيا منا لما تشكله ظاهرة الأمية من آثار سلبية على تنافسية الاقتصاد المغربي والتنمية البشرية، والحد من مهارات وكفاءات الطبقة العاملة، وبما أن محاربة الأمية هي مسؤولية الجميع، نظم الفريق الفيدرالي، بتنسيق مع مجموعة من الفرق، يوما دراسيا بمناسبة مناقشة مشروع القانون الخاص بالوكالة لمحاربة الأمية رقم 38.09 بمشاركة خبراء دوليين من الاتحاد الأوروبي واليونسكو وعدد من المنظمات والجمعيات الفاعلة في مجال محاربة الأمية، وبمشاركة وحضور السيد وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي، والسيد مدير مديرية محاربة الأمية.

وكان هدفنا من تنظيم هذا اليوم الوقوف عند حجم هذه الظاهرة واثمين وتأمين التعاون الدولي في هذا المجال، خاصة مع الفرقاء الأساسيين للمغرب

إن الأمية مفهوم، لا ينبغي النظر إليه بشكل تجريبي، لأنها تختزل العديد من المقاربات السوسيو اقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية، فهي مؤشر حقيقي عن وضعية المرأة في المجتمع المغربي، تشغيل الأطفال وخادمات البيوت خاصة القاصرات، استمرار بعض أنماط نظم السخرة في البادية المغربية، زواج القاصرات، هشاشة نظام التربية والتكوين إلى آخره... كل هذه الحقائق والمعطيات وغيرها مما تغفلها أو تتجاهلها الأرقام والبلاغات الرسمية ينبغي استحضارها في مقاربة ومعالجة هذه الظاهرة.

لكل هذه الأسباب، سيدي الرئيس، فإننا بقدر ما نتمن مبادرة إحداث مؤسسة رسمية في شكل وكالة وطنية لمحاربة الأمية، ونعتبر أن دورها الإستراتيجي والمحوري لتطويق هذه الآفة، بقدر ما نتأسف عن تاريخ خروجها لحيز الوجود الذي جاء متأخرا وضِع على المغرب والعديد من أبناء المغاربة في البوادي والمداشر فرصة الاستفادة من نور المعرفة ونمات التنمية، وبالتالي المشاركة الواعية في بناء المشروع الوطني الديمقراطي الحدائي.

سيدي الرئيس،

انطلاقا من قناعتنا الراسخة كعارضة وطنية ببناءة في تلمين كل المبادرات الهادفة إلى الرقي ببلادنا والنموذج الحدائي الذي نرضيه له، وانطلاقا من تعامل السيد الوزير مشكورا بالإيجابية وبروح منفتحة قل نظيرها عند زملائه في الحكومة مع تعديلات فريقنا وكل التعديلات التي قدمها زملاؤنا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الرامية لتتقيح المشروع وتطويره، فإننا لا نجد أدنى حرج في التصويت الإيجابي على هذا المشروع داخل الجلسة العامة، معززين بذلك موقفنا الإيجابي منه داخل اللجنة المختصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشارة المحترمة، الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أنشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة مشروع قانون رقم 38.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تضمن التصريح الحكومي أمام البرلمان في 24 أكتوبر 2007 التزام الحكومة بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ومدتها بما تحتاج من إمكانيات مادية وبشرية، وذلك لكي تضطلع بدورها في إكساب المستفيدين من برامجها المهارات الأساسية للقراءة والكتابات وتشجيعهم على إحداث أنشطة مدررة

من الاتحاد الأوروبي، اليونسكو، مؤسسة تحدي الألفية، الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، المعهد الدولي للكفدرالية الألمانية والتعاون الإيطالي.

كما ساهم الفريق الفدرالي في اقتراح ديباجة لمشروع القانون رقم 38.09، حظيت بقبول الحكومة، بالإضافة لمجموعة من التعديلات، بلغت 14 تعديلا، قبلت الحكومة منها 12 تعديلا، وهو الشيء الذي نثمنه ونعتربه تعاملًا إيجابيًا من طرف السيد وزير التربية الوطنية، وافتتاحًا كبيرًا على المؤسسة التشريعية، وإدراكًا عميقًا لأهمية الثقافة التشاركية في إنتاج القوانين، التي سيكون لها حتماً وقع إيجابي على مستقبل البلاد.

ولذلك، فإننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تعاملنا بإيجابية ومسؤولية مع مشروع القانون رقم 38.09، مؤكداً على ضرورة الإسراع بإخراج الوكالة إلى حيز الوجود لمواجهة ظاهرة الأمية.

وفي هذا الإطار، سنتقدم أيضاً باقتراح اتخاذ إجراءات ضريبية تحفيزية للمقاولات والشركات التي تنخرط في محاربة ظاهرة الأمية لمستخدميها ضمن التعديلات التي سيطرحها فريقنا بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2011، حيث لاحظنا أن انخراط المقاولات في برنامج محاربة الأمية لا يتجاوز 0,5%.

إن تعاطينا الإيجابي مع إحداث الوكالة، ينبع من قناعتنا بحاجة بلادنا إلى إطار مرن، خاضع للمحاسبة والمراقبة، إطار مستقل، هدفه الوحيد والأوحد تقليص نسبة البطالة إلى 15% سنة 2015.

يجب أن يبقى بعيداً عن كل استغلال سياسي أو انتخابي، إطار تشاركي منفتح على جميع الفاعلين، من قطاعات حكومية وجمعيات المجتمع المدني، إطار يتحلى بالمصداقية، ويتمتع بالشفافية لضمان وتأمين الدعم الدولي في مجال محاربة الأمية.

فلذلك، سنصوت بالإيجاب لصالح مشروع قانون رقم 38.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

شكراً السيد الرئيس، شكراً السادة المستشارين، شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للمستشار المحترم.

أعلن عن انتهاء المناقشة، سنتطرق إلى عملية التصويت.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع، وسنبداً بديباجة المشروع كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع.

أعرض المادة الأولى: الإجماع.

المادة الثانية: الإجماع.

المادة 3، 4، 5، 6، 7... المادة 5 كما صادقت عليها اللجنة، إذن المادة

5 كما عدلتها اللجنة وكما قبلتها الحكومة.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة.

المادة 7 كما عدلتها اللجنة.

المادة 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، المادة 15، المادة 16 كما عدلتها

اللجنة أيضاً، المادة 17، المادة 18، المادة 19 كما عدلتها اللجنة.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 38.09 يقضي

بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بالإجماع.

أشكر الجميع، ورفعت الجلسة.